

الأسباب العامة للفساد	المحاضرة الثامنة:
❖ تعريف الطالب بالأسباب العامة للفساد التي تتمثل في:	الهدف العام القابل للقياس:
1- ضعف المؤسسات: بمعنى ضعف المؤسسات الوقائية والرقابية، سواء في مجال التحسيس أو الرقابة بمخاطر الفساد و الوقاية منها قد يؤدي الى استفحال ظاهرة الفساد وتغذية كل العوامل المساهمة في انتشاره. 2- تضارب المصالح: يقصد بها تلك الحالة التي تهز صداقية ونزاهة الموظف العام أثناء قيامه بوظيفته، حيث تتعارض مصالحه الشخصية مع تحقيق المصلحة العامة. ويعد تضارب المصالح أحد أهم أسباب الفساد الإداري، لذلك يتعين على الموظف العام الالتزام	محتوى المحاضرة

الكامل بالقوانين الإدارية والتنظيمية التي تحدد واجباته وحقوقه، في إطار الشفافية والنزاهة، و اللجوء إلى مرؤوسيه في حال تعارضت مصالحه الشخصية مع المصالح العامة للدولة تجنباً لأي انحرافات أو مسؤوليات قانونية التي قد لا تخدم مساره الوظيفي، تفادياً للوقوع ضحية ممارسات مشبوهة.

3-السعي للربح السريع :

إن فكرة الوظيفة العمومية تقوم على أساس أن الوظيفة العمومية واجب وأمانة، ودوام شغلها تكليف لا تشریف، فهي خدمة اجتماعية محددة السلطة لقاء أجر معين، لذا وجب على الموظف أن يعمل بانضباط وشعور تام بالمسؤولية، وأن يخلص وقت العمل الرسـمي لأداء واجبات الوظيفة، والتفرغ لأعمال الوظيفة، وإتباع الإجراءات التي تحددها اللائحة الداخلية لجهة العمل، وألا يسعى

لتحقيق الربح السريع، أو أن يصرف بعض وقته لعمل ربحي خاص به، فهو يتقاضى أجراً على هذه الوظيفة التي يمارسها. لذلك كان يقول الرسول صلى الله عليه وسلم لأبي ذر ناصحاً له: " يا أبا ذر إنها أمانة، وإنها حسرة وندامة، إلا من أخذها بحق الله فيها".

4-ضعف دور التوعية بالمؤسسات التعليمية والإعلام والمساجد:

للمؤسسات الإعلامية والتعليمية في مختلف الطوار والدينية من مساجد ومدارس قرآنيه دور هام ومحوري في توعية المجتمع والتنبية إلى مخاطر الفساد وعواقبه الخطيرة على الفرد والمجتمع من جميع النواحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية و السياسية.

5-عدم تطبيق القانون بشكل صارم:

ان عدم تطبيق القانون بشكل يحقق الردع، أو

إمكانية تجاوزه، أو تطبيقه بصفة انتقائية أو موجهة على البعض دون البعض الآخر، يقلل من احترام القانون ويفتح الباب على مصرعيه أم الفاسدين ما يجعله سببا في فساد اشخاص آخرين.

ويُعدُّ من الأسباب العامة للفساد أيضا ما يلي:

• انتشار الجهل ونقص المعرفة بالحقوق الفردية، وسيادة القيم التقليدية والروابط القائمة على النسب والقرباة.

• عدم الالتزام مبدأ الفصل بني السلطات الثالث التنفيذية والتشريعية و القضائية في النظام السياسي وطغيان السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية ما يؤدي الى تغلب السلطة التنفيذية و الافراد بالقرار السياسي و الإداري و طغيانها على بقية لسلطات، ومنها السلطة القضائية التي تعد صمام أمان و آلية للتوازن بين مختلف مؤسسات الدولة .

• المراحل الانتقالية والفترات التي تشهد تحولات

سياسية واقتصادية واجتماعية و ما لها من دور في
إضعاف المؤسسات الرقابية في الدولة و بالتالي
تفشي الفساد بأنواعه.

• ضعف المنظومة التنظيمية سواء على مستوى
المؤسسات الدستورية أو على مستوى المرافق و
الهيئات العامة يؤدي الى شيوع مظاهر الفساد
بأنواعه.

• الدور الرقابي الذي تمارسه منظمات المجتمع
المدني كالجمعيات واللجان التي تعمل على ترقية
وتطوير المجتمع في ميدان الوقاية من الفساد
ومكافحته.

المصادر الالكترونية:

- عزيز ريسان، 2018. الفساد وآثاره النفسية الاجتماعية، دراسة في أسبابه، أشكاله، نتائجه في المجتمع الشرقي، دار دجلة
- نادية عبد الرحيم. الفساد في مجال الصفقات العمومية. مجلة الا جتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية